

ها صعدوا!

الأميركية بسبب سياسات أوباما الرخوة التي شجعت حلفاء إيران للقيام بمجهودات طموحة لتوسيع مناطق نفوذها.

بدأ خطأ السعودية عندما لم تنشد توافقات حول الأزمة السورية ولم ترغب بحلول سياسية واقعية في اليمن والعراق والبحرين، ولا تصرّفت في إطار فهم لحدودها، أي باتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان الاستقرار وإعادة الاتصال بينها وبين السياق التاريخي الناشئ بعد «الربيع العربي» بطريقة صحيحة ومنطقية للخروج من الأزمات وليس تحويلها إلى صراعات نشطة. وعليه، فإننا أمام مسار تحولي في الجزيرة العربية وبيئة ضاغطة كما حذر الرئيس الأميركي، واستراتيجيات متحركة، وسياسات متوترة، وتناقضات تسد الأفق أمام علاقات مستقرة بين دول تشهد المزيد الأزمات المصرية. وكفيئنا قول المفكر المصري الشهير محمد حسنين هيكل بأن «اليمن بركان نائم جنوب شبه الجزيرة العربية، إذا انفجر... فإنه سيجرف كل المنطقة»! فهل وقعت السعودية ضحية التحولات الكبرى فلم تحسن التعامل مع شروطها وتوازاناتها، أم أنها صدّقت أنّ بإمكانها اعتراض الواقع

الاستراتيجية والتداعيات الجيوسياسية من حولها باستخدام قوة الردع؟

تجربة العدوان السعودي على اليمن تشبه إلى حد بعيد تجربة العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 لكن العقل الإسرائيلي مرّن تجاه التسويات فيما العقل السعودي يدرك الأشياء على قدر أحقادها وعصبيتها لا على ضوء براغماتيتها ومصالحه. الإسرائيلي يسارع للتأقلم فيما السعودي يصز على التكلّس والمراوحة في مكانه. العدوان على اليمن ليس حرباً بين بلدين، إنه جزء من حركة التحولات الكبرى على مستوى المنطقة والأحرق من لا يعرف بداية الأهوال ولا يقدر نهايتها!

لم يتوقع آل سعود صموداً يمنياً، وظنوا أنّ حرباً أهلية ستنشب مع أول غارة على عدن أو صنعاء، وأنّ الحوثيين سينكفئون إلى جحور صعدة لا أن توالي سحبهم بالصدود إلى السماء عزاً وانتصاراً. لكن سرعان ما أخذهم الروع وبدأوا يفقدون كبرياءهم وغرورهم مع الأسبوع الأول للعدوان حتى خرجت الأمور عن السيطرة وجاء من يقول لهم «باب النجار مخلع»!

* كاتب وأستاذ جامعي

الوحشية وحصار اليمن ما سيدفع قوى الثورة إلى الرد على العدوان، وبالتالي احتمال توسع الحرب ودخول السعودية حرباً برية بعدما عقدت اتفاقاً مع السنغال حصلت بموجبها على موافقة الأخيرة على إرسال قوات سنغالية للمشاركة في الحرب البرية، لكن مثل هذا السيناريو ستكون له مضاعفات سلبية كبيرة على السعودية، لأنه سيفود إلى غرق أكثر في رمال اليمن، فمن ناحية فاتورة الحرب سوف تكبر إن كان على مستوى الكلفة المادية، أو على مستوى الخسائر البشرية، لأن القوات الغازية لليمن ستواجه مقاومة يمنية قوية قادرة على استنزاف هذه القوات، ومن ناحية ثانية سوف تكون المنشآت والقواعد العسكرية داخل السعودية عرضة للقصف الصاروخي من قبل أنصار الله.

ومثل هذه المضاعفات والتداعيات المحتملة للتورط في حرب برية، سوف تفاقم مازق النظام السعودي، وتسعّر التناقضات داخل الأسرة الحاكمة وتثير ردود فعل شعبية مستنكرة للحرب، لا سيما أن القبائل اليمنية لها فروع في السعودية خصوصاً في محافظات نجران وجيزان وعسير القريبة من الحدود، وهي بالأصل مناطق يمنية تم سلخها وضمها للسعودية أيام الحكم الملكي في اليمن.

الخيار الثاني: أنّ تتردد السعودية في دخول حرب برية، خوفاً من مضاعفاتها وتداعياتها المذكورة آنفاً، وأن تضطر إلى وقف عملية «إعادة الأمل» للأسباب نفسها التي دفعتها إلى القبول مكرهة بوقف «عاصفة الحزم»، وبالتالي الاستجابة للمبادرات التي تجري

صياغتها من قبل روسيا وإيران، وتحظى بتأييد أميركا والكثير من الدول المعنية بما يجري، ولا سيما باكستان، ومصر، وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي. وكان لافتاً في هذا السياق تصريح وزير الخارجية الأميركي جون كيري الذي تحدث فيه عن «أن مستقبل اليمن يجب أن يقرره اليمنيون وليس الأطراف الخارجية». وقال: «نحث الجميع على القيام بدورهم في محاولة للحد من العنف والسماح للمفاوضات أن تبدأ في اليمن». فمثل هذا الكلام لرئيس الدبلوماسية الأميركية ليس صعوة ضمير أو الإقلاع عن سياسات التدخل في شؤون الدول، وإنما يؤشر إلى أمرين مهمين:

الأول: أن أميركا قلقة من استمرار الحرب واتساع رقعتها، وبالتالي خطر تأثيرها في الملاحاة الدولية في باب المندب الذي تعبر منه 40% من حاجات العالم من النفط.

الثاني: الاتعاط من خطأ وقوف أميركا ضد الثورة الإسلامية الإيرانية التي أسقطت الشاه، وبالتالي الحذر من اتخاذ موقف علني معادي لثورة الشعب العربي اليمني، مع حرصها على تقديم المساعدة الاستخبارية والمعلوماتية لحليفها السعودي، حتى لا تخسر وتكون لها القدرة على احتوائه ودفعه لوقف الحرب التي لن يخرج منها رابحاً، ولتفادي خطر توسع الحرب وتداعياتها على الاتفاق الأميركي مع إيران الذي بوشر بصياغته ليكون جاهزاً في 30 حزيران، والبداة بتخفيفه، والذي ستكون له تداعيات على المستويين الدولي والإقليمي.

* كاتب لبناني

مبدأ القصاص

حسين فضل الله *

بداية، ولأنّ ما يلي قد لا يُعجب الكثير ممن يستأوون من أي نقد موجه للجهة التي ينتمون إليها ولو كان بئساً، ولأننا وللأسف نعيش في بيئة عاطفية لا تمارس النقد الذاتي، ولا تقبل النقد الخارجي، فتمجّد من تشاء، وتذل من تشاء، حتى أمست رؤى المجتمع الاستراتيجية قاصرة البصيرة، جاحدة لكل ما يخالف ترسباتها العقلية الموروثة. فلا بد من التوضيح بأن الجراة الموصوفة في السطور الآتية ما هي إلا إشارة لبعض الضخّب العقلاني للإضاءة على ثغرة أساسية في التعاطي مع موضوع حساس جدأ ذي آثار سيادية سلبية، وهو موضوع الاستخفاف - أو عدم تطبيق - مبدأ القصاص. فتطبيق مبدأ القصاص أو العقاب - الذي سنثبث وجوبه عقلاً ونقلاً وتجربة - بحق أعداء الخارج وأعداء الداخل (العملاء)، للأسف مفقود بشكله اللازم والمحكم في لبنان، ليس فقط على مستوى الدولة، بل على مستوى المقاومة أيضاً؛ ولذلك فإن المشكلة مضاعفة. فبالنسبة لأسلوب التعاطي (الضعيف) مع العملاء، فالدولة اللبنانية مثلاً، وعبر الحكومات المتعاقبة منذ تسعينيات القرن الماضي، قد أفرجت عن عدد مخيف من العملاء الذين ثبت تعاملهم مع كيان العدو، ومنهم من قدّم معلومات أدت الى اغتيال كوادر في المقاومة، أو تقديم معلومات تخلّ بالسيادة الوطنية - المفترضة -، ومما لا يخفى على أحد، أن فارس الميدان في العفو والصفح «الجميل» عن العملاء كانت شخصية سياسية معروفة، فمنذ عام 2010 حتى عام 2011 أخلى سبيل العديد ممن ثبت تعاملهم مع العدو، وأخر إطلاق أو بالأحرى تهريب للعملاء كان في 13 كانون الأول 2012 حيث وافقت المحكمة العسكرية التمييزية على طلب إخلاء سبيل موظف في شركة «الفا» أدبّن في المحكمة العسكرية بالتعامل مع العدو، وكلهم خرجوا من دون قصاص عادل. وهكذا نجح «المشغل» بإفهام العملاء أنه لا يترك أسراه في السجون؛ والسبب الأوضح لهذا «الخنوع» هو عدم امتلاك الردع الذي يشكله القصاص.

وكيف يستطيع المحب للمقاومة أن لا يغضب وهو يقرأ في تقرير صحيفة «واشنطن بوست» جملة تقول إن «من كلفه حزب الله بالثأر المغنيّة لم يكن سوى عميل لإسرائيل»، بالإشارة الى الخائن محمد

لم ولن ينسى اللبنانيون فاجعة قتل المجموعات التكفيرية للمجندين اللبنانيين

شورية الذي كان يشغل قسماً في وحدة العمليات الخارجية في المقاومة؛ وبقيله العديد من العملاء الذين اعتقلهم جهاز المكافحة الداخلي في حزب الله كان أبرزهم الوضع أبو تراب أو أبو الوحل كما يحب أن يسميه البعض. فعلى الرغم من أن إعدام عميل واحد كفيل بمنع المئات من التفكير في التعامل، إلا أنه ربما لدى الحزب أسباب تمنعه من تنفيذ الأحكام، كفتوى من الولي الفقيه، أو أسباب أمنية خاصة. والله العالم. والسبب الأهم لهذا «الحال المتردي» هو عدم امتلاك الردع الذي يشكله القصاص. وبالنسبة لأعداء الخارج، فلم ولن ينسى اللبنانيون فاجعة قتل المجموعات التكفيرية للمجندين اللبنانيين، ففي الأول من أيلول عام 2014 فُجِع اللبنانيون بالصور التي تناقلتها المواقع عن رأس مقطوع يعود للجندي علي السيد؛ وفي السادس من أيلول، تبلع الأهالي خبز إعدام المجند عباس مدلج... أعلن في اليوم التالي إعدام حمية رماً بالرصاص، فيما أعدم لاحقاً علي البزّال؛ وخلال هذه الفترة تكررت موجة الخطف العشوائي كثيراً في البقاع الشمالي كردود فعل عبثية للأهالي لعدم الثقة بامتلاك الدولة القدرة على المحاسبة لكبح جماح آلة القتل. وللأسف لا تزال القضية عالقة حتى يومنا هذا. والسبب الأبرز لهذا «الخنوع» هو عدم امتلاك الردع الذي يشكله القصاص. الجانب الإيجابي في هذا الموضوع هو أن حزب الله يتقن تطبيق القصاص ضد العدو الخارجي بشقه الإسرائيلي والتكفيري، لكنه ما زال يساوم في تطبيقه على أعداء الداخل، علماً أن القصاص يجب أن يكون على قدر المظلومية، وظلم عدو الداخل أقسى من ظلم عدو الخارج بحسب التأثير ولو كان وكبلاً عن الأخير.

ومن هذا المنطلق؛ ولتثبث أصحّة وجوب تطبيق مبدأ القصاص نقول: أولاً، وبحسب العقل فإن من نافل القول إن مبدأ الثواب والعقاب يُمثل قاعدة تربوية على مستوى العلاقات بين الأفراد وحتى بين الدول؛ فإن مقتضى الحكمة بحسب المبنى العقلاني يجزّم أن المحاسبة تمنع تكرار الفعل

وأن عدم المحاسبة المناسبة فيه مخاطرة وتساهل قد يؤدي للأسوأ بسبب اندامية الرادع. ثانياً: وبحسب النقل - ونقصد الكتاب والسنة - فإن الآية 179 من سورة البقرة «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب» تعني وباختصار شديد أن القصاص العادل من المذنب ينعكس تثبتاً وتمكيناً على مستوى النفوس وترميماً وتحسيناً على المستوى الاجتماعي في المدى البعيد. وكما ورد عن الإمام الحسين (ع) قوله في كربلاء إن «الظلم يحيا بالسكوت...»، ولذلك فإنّ تزايد الظلم والاستهتار الدائم من الجماعات التكفيرية بالدولة، وتزايد الخروقات الإسرائيلية على أنواعها، سببه غرق الحكومة في سكوت مقبت، ولذلك علينا أن نرصد حروف مقولة: «من أمن العقوبة أساء الأدب» بالذهب على مبنى رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع الوطني، علّها تحرك مشاعر السيادة وتبعث روح التصدي والتمرد لدى قاطنيهما. كما أن الكسيس والقيس الكاثوليكي الإيطالي توما الأكويني وهو فيلسوف لاهوتي مؤثر وبارن، اعتبر في دراساته فليعة له أن «عقوبة الإعدام إجراء رادع ضروري ليس للثأر والانتقام، بل لحماية المجتمع من المجرم الصادرة بحقه هذه العقوبة»، كذلك تتبنى التعاليم الشفهية للكنيسة الكاثوليكية كلاً ما شبيهاً. ثالثاً، وبحسب التجربة العالمية؛ فإن المراقب لتصرف الدول والتنظيمات سيلمس أن مبدأ القصاص مطبق بقوة وحزم؛ ولعل لبنان هو الحلقة الأضعف في هذا التطبيق؛ فلا يخفى على أحد انتقام وقصاص الدول من أي فعل عدائي؛ ولو كان استخباراتياً، وهذا ما حصل في سوريا عندما قامت الحكومة بإعدام الجاسوس الإسرائيلي إليي كوهين - علناً - عام 1966 بعد تزويده الموساد بمعلومات حساسة.

ومن المعروف أن إيران تعتبر ثاني أكثر دولة تنفيذاً للإعدامات في العالم، بعد الصين، ولعل سبب ذلك هي الحرب الناعمة والهجمة العالمية التي تتعرض لها منذ انتصار الثورة عام 1979، فالجمهورية الإسلامية لا تتوانى عن تنفيذ أحكام القصاص بمجرد ثبوت التهمة على المستحق. وأنا على يقين أن هذا المسار الحازم هو من أبرز أسباب صمود إيران داخلياً طيلة هذه الفترة وحتى يومنا هذا رغم كل ما تتعرض له.

كذلك مصر مؤخراً انتقمت لقتل «داعش» العمال المصريين في ليبيا بضربات جوية مكثفة. على المستوى العالمي، وبما يعني عقوبة الإعدام التي تعتبر رأس الهرم في تراتبية طرق القصاص، فصحيح أن الأمم المتحدة أبدت صدور قرار غير ملزم للإلغاء هذه العقوبة، إلا أن أكثر من 60% من سكان العالم يعيشون في دول تشرّع الإعدام، حيث أن الأربع دول الأكثر سكاناً وهي الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية وإندونيسيا كلها تطبق عقوبة الإعدام. وبناءً على ما تقدّم، فإن المراقب للعقل الجمعي للبيئة النمطية في لبنان سيرى مدى تماسك الرأي الشعبي بلزوم القصاص من العملاء، ومدى سعادته من أي قصاص تنفذه المقاومة أو الجيش بحق الأعداء، رغم المخاطر المحدقة.

في الغرب وبخاصة أميركا هناك ما يمكن أن يسمى «القصاص الأمني»، وهو عبارة عن اغتيال أو حالات موت مجهولة الأسباب تنفذها الأجهزة الأمنية المختصة لتطبيق القصاص؛ فجوليان أسانغ وأدوارد سنودن قالوا بأنهم غير خائفين من المحاكمات العادلة بل، وهذا هو معروف ب «الإعدام عبر جهات مجهولة»، وما ما يبرع فيه الموساد الإسرائيلي وكان حزب الله يطبقه في بدايات قيام المقاومة.

بسملة المعلقين على هذا المقال ستحمل فكرة أن السياسة في لبنان أرسقراطية القرار، وخيارات الدبلوماسيين مرتهنة لصغار السفارات، ولهذا نستبق لنبيّن أنه يتوجب علينا وكحد أدنى من الوطنية والولاء، لا أن نقبل بعقاب الدم إلا بالدم، ليذكر التاريخ يوماً أن في لبنان نفوساً أبية، تمجّد دماء شهدائها الزكيّة ولا تقبل أن تذهب هدراً أبداً. ولمن يملك إنسانية رعاء أو عطفاً أحرق، يؤدي به إلى رفض فكرة القصاص القاسي لكي تبقى صورتنا ناصعة في أذهان مذعي التحزّر، نقول ما قاله المتنبي يوماً، أن من يهن يسهل الهوان عليه فما لجرح يميت إبلام.

في الختام، وكما هو واضح من هذا العرض السريع أن تطبيق مبدأ القصاص من العملاء والأعداء لازم وضروري لتشكيل حصن منيع في الجبهة الداخلية يردع بعض النفوس الضعيفة من الوقوع في شباك التجنيد أو الاستدراج ويحمي البلاد والعباد من أي اعتداء على الجبهة الخارجية. وعلينا أن نمتلك جراءة القصاص لكل من ثبت تورطه بهتك حرمة سيادتنا على أرضنا بقوة وحزم ومن دون أن ترمش العيون أثناء التنفيذ.

* كاتب وأستاذ حوزوي